الفـصحى والعاميات

إشكالياتهما وأعداؤهما*

(تقرير إعلامي)

بقلم سعيد العَلمي**

في البدء كانت اللغة العربية الفصحى، الشمسُ التي تتصدّر سماءَ الأمة العربية، تاريخها وجغرافيتها ومستقبلها، محاطة بكواكبها التي تدور في فلكها منذ البداية وستظل تدور في فلكها إلى يوم القيامة، ألا وهي اللهجات العامية العربية.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا التقرير الإعلامي في أحوال النظام اللغوي العربي، الفصحى وكواكبها، من جوانب مختلفة، يهدفُ في الأساس إلى الدفاع عن النظام كله، والذي يُمكن أن نطلقَ عليه إسم "اللغة العربية"، أمام المؤامرة البريطانية-الفرنسية، المستديمة زماناً وفعلاً، والهادفة، على امتداد القرنين الأخيريْن، لدحرِ النظام العربي اللغوي، بشمسهِ وكواكبه. لذلك، عندما أذكرُ (اللغة العربية) في هذا النص فإنما أعني (النظام اللغوي العربي)، وليس الفصحى فقط، التي أذكرها بالإسم عندما يتعلق الأمر بها.

كلنا يعرف ما تعانيه اللغة العربية من تراجع أمام اللغات الأوروبية الرئيسة، ومِن مشاكل خطيرة تهددها منذ بداية القرن العشرين، بل وقبل ذلك، في الوقت الذي بدأ فيه كثير من أبناء العربية نفسها، جهلاً منهم بها وبإمكانياتها التعبيرية اللامتناهية، باتهامها بعدم ملاءمتها للعصر وعدم قدرتها على مواكبة التقدم العِلمي والتقني الهائل الذي تشهده البشرية .

ويحدث هذا كله في زمن يشهد فيه العالم، شرقاً وغرباً، وفي إفريقيا السوداء، إزدياداً لم يسبق له مثيل في الإقبال على تعلم اللغة العربية، وذلك استناداً إلى عدد من الدراسات والإحصائيات أجريت في الكثير من الدول.

وكلما قمتُ بزيارة للمنطقة العربية ازددت هلعاً من تكاثر أشباه المثقفين ممن يخلطون باستمرار كلمات وعبارات إنجليزيه أو فرنسيه بحديثهم، سواء كان بإحدى اللهجات العامية أم باللغة شبه الفصحى، والتي نطلق عليها بكثير من التساهل والتغاضي إسم (الفصحى) متناسين أن الفصحى لا تتقنها إلا أقلية ضئيلة

جداً من المثقفين العرب، تنحصر في نسبةٍ صغيرة من المختصين باللغة العربية ومن المشايخ من خريجي الأزهر وغيرها من الجامعات الإسلامية.

وتسجل ظاهرة الرطْن بكلمات وعبارات إنجليزية أو فرنسية بين ملايين العرب، وهو ما يُعرف بالثنائية اللغوية، إنتشاراً حثيثاً هو بحد ذاته بمثابة إهانة للغة العربية وللقومية العربية وللحضارة العربية الإسلامية. ويَعتبرُ إبراهيم كايد محمود، في كتابه (العربية الفصحى بين الإزدواجية اللغوية والثنائية اللغوية) الذي صدر في 2002، أن"الثنائية اللغوية هي أشد عداوة وخطراً من الإزدواجية اللغوية، لأن ضررها يبدو واضحا في الفرد والمجتمع، فهي تؤثر سلباً في شخصية الفرد، فيظهر عليه عدم الإستقرار النفسي". ويفضي كايد محمود، الذي عمل أستاذاً للغة العربية في جامعة الملك فيصل، في الأحساء، إلى استنتاج أن من يمارس الثنائية اللغوية، "يكون ذو انتماءٍ ثقافي لغير ثقافته الأم، بل انتماء لثقافة الأمة التي تعلم لغتهاعلى حساب لغته القومية، فهو عديم الإنتماء لأمته ووطنه ولكل ما له صلة بلغته الأم". ويعامل كايد محمود الإزدواجية اللغوية بقسوة في هذا الكتاب، دفاعاً عن الفصحى، ولكنه، كما رأينا، يعتبر أن الخطر الحقيقي يكمن في الثنائية اللغوية.

وبما أنني أقيم في بلد أوروبي، حيث لا يوجد أثر لمثل ظاهرة الثنائية اللغوية –وهو ما يجري أيضا في معظم أنحاء أوروبا– فإنني أستهجن هذه الظاهرة الذميمة في مجتمعاتنا العربية وأنظر إلى أصحابها نظرتي للمهرِّجين، ولكن بفارق حاسم لصالح المهرجين، فهؤلاء يقومون بواجبهم وبعملهم في السيرك ولا يهرّجون طيلة الوقت كما يفعل هؤلاء المتبرنطون والمتأمركون والمتفرنسون العرب. فإنه لمِن الإستحالة تقريباً أن تجد مواطناً إسبانيا أو فرنسيا أو ألمانيا يخلط بحديثهِ مع مواطنيه بلغته الأم كلماتٍ وعباراتٍ من لغة أجنبية، فكل مجتمع أوروبي يفخر بهويته اللغوية لدرجة الغطرسة –رغم عقود من الزمان على قيام الوحدة السياسية والإقتصادية والثقافية والعِلمية الأوروبية، في إطار الإتحاد الأوروبي– بينما يخجل الملايين من العرب من الخليج إلى المحيط من لغتهم الأم التي اختارها الله تعالى للقرآن الكريم.

والأمثلة كثيرة في أنحاء العالم على افتخار الشعوب بلغاتهم وتمسكهم بها باستماتة، ورفض التعامل بأي لغة أجنبية أخرى، مهما كانت قريبة للغتهم. ونضرب مثالا على ذلك ما يحصل في كندا، وبالذات في عاصمتها، أوتاوا، والتي تتألف في الواقع من شطرين، أحدهما يقع في إقليم أونتاريو، الناطق بالإنجليزية، والثاني يتبع إقليم كيبيك الناطق بالفرنسية. ويفصل بين شطري العاصمة نهر أوتاو، وهو نهر

عرضه لا يقل عن عرض نهر النيل في مروره بالقاهرة. ومع أن اللغتين الإنجليزية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان لكندا، ولكل مؤسساتها الحكومية ومرافقها العامة، إلا أنه يحدث أنك إذا اجتزت جسر شامبلين Champlain من الجانب الأونتاري الناطق بالإنجليزية إلى الجانب الكيبيكي الناطق بالفرنسية، وهو جسر لا يتجاوز طوله 1.1 كم، يصبح من العسير عليك أن تجد أحداً يكلمك بغير الفرنسية الكيبيكية، لا في دوائر حكومية ولا بلدية ولا في المحلات التجارية بأنواعها، إلا إذا طلبت منهم أن يحدثوك بالإنجليزية بحجة عدم فهمك للغتهم، فمعظم سكان جاتينوGatineau (وهو اسم الجانب الكيبيكي من المدينة) يتكلمون الإنجليزية بمستويات مختلفة. وليس هذا فحسب، بل أنك حالما تجتاز الجسر المذكور سيكون من الصعب عليك جداً أن تعثر على صحيفة أو مجلة أو كتاب باللغة الإنجليزية، لغة أونتاريو، على الجانب الآخر من الجسر. كل اللافتات وإشارات المرور والإعلانات التجارية في جاتينو هي باللغة الفرنسية، دونما كلمة واحدة بالإنجليزية. هذا فيما يتعلق بمدينة واحدة، يشقها النهر إلى نصفين، لكن الأمر يزداد تعقيداً كلما ابتعدنا عن الحدود بين الإقليمين في الداخل الكيبيكي، حيث تنخفض أعداد المتكلمين بالإنجليزية بين السكان المولودين في كيبيك، وحيث يشتد رفض التكلم معك إلا باللغة الفرنسية، وحيث لا توجد أية إمكانية للحصول على أية مطبوعات باللغة الإنجليزية. بل أن تعصب كلا الطرفين للغته يصل إلى حد أن يقوم مواطن أونتاريو بمخاطبة مواطن كيبيك بالإنجليزية، طيلة ساعة أو أكثر، بينما يتحاور معه مواطن كيبيك بلغته الفرنسية، دون أن يتنازل أي منهما من أجل أن يتبادلا الكلام بلغة واحدة من لغتيْهما.أما أن يخلط مواطنو أونتاريو كلامهم، إذا ما تحدثوا فيما بينهم، بكلمات من اللغة الفرنسية، وبالعكس، فهذه ظاهرة حدوثها شبه مستحيل، لما يعتبروه من إهانة لهم لوْ هم فعلوا ذلك. وما محاولات انفصال كيبيك عن باقي كندا خلال القرن العشرين إلا، وبشكل أساسي، نتيجة للإختلاف اللغوي بينهما.

ويحدث شيء مشابه لهذه الظاهرة الكندية على جانبيّ الحدود بين إقليم قطلونية، الناطق باللغة القطلانية، في الشمال الشرقي الإسباني، وباقي أراضي إسبانيا الناطقة باللغة القشتالية (الإسبانية). وتلزم الإشارة هنا إلى أن الشمال الإسباني ينقسم إلى ستة أقاليم سياسية تتكلم خمس لغات مختلفة وهي، من الشرق إلى الغرب: قطلونية، و نبارّه والباسك، وهذان يتكلمان اللغة الباسكية، وكنتابريا وتتكلم القشتالية (أي الإسبانية)، وأستورياس وتتكلم البابليه El Bable، وجليقية (أو جاليثيا) ولها لغتها، الجليقية. وشعوب كل هذه المناطق تتميز بالتعصب للغاتها المحلية تعصباً يصل

أحيانا إلى حد التطرف، رغم ما بين هذه اللغات من تشابه، بحكم أنها جميعا متفرعة عن اللاتينية، باستثناء اللغة الباسكية، التي ما زالت أصولها غير معروفة بشكل مؤكد.

يحدث هذا رغم أننا نتكلم عن شعوب متعايشة منذ قرون في نطاق نفس الدولة (إسبانيا) وجميعها تتشارك في دين واحد هو المسيحية الكاثوليكية، وفي أصول عرقية مشتركة وتاريخ واحد تقريباً، بينما لا تجمعنا نحن العرب مع الفرنسيين أو الإنجليز إلا علاقة العدوان والإستعمار والمذابح والنهب والسلب والقهر والإهانة التي مارسها علينا الطرفان منذ الحروب الصليبية وحتى اليوم، وما كارثة فلسطين وتقسيم بلاد العرب إلى دويلات، وإلى دول مُستعمرَة، إلا مِن عمل بريطانيا وفرنسا وأمريكا.

ولذلك إنني لأعجب أشد العجب، وأنا أستمع للبعض من المسلمين ممّن لا يقطعون فرضاً، صلاةً كانت أم صياماً، بل ويحفظون الكثير من السور القرآنية عن ظهر قلب، وهم يُشوّهون حديثهم باللغة العربية أو بإحدى اللهجات المحلية، بدس كلمات وعبارات ومسمّيات إما إنجليزية وإما فرنسية، بل ويتنافسون في إرسال أبنائهم إلى مدارس أجنبية يجري التعليم فيها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، منذ نعومة أظفارهم وحتى تخرجهم من المرحلة الثانوية، ثم بعد ذلك يرسلونهم إلى جامعات أجنبية، موجودة في بلد كل منهم، وهذا دون أن نأخذ بعين الإعتبار عشرات الآلاف من الطلبة العرب الذي يغادرون الوطن ويذهبون سنوياً للدراسة في جامعات أمريكا وكندا وبريطانيا وفرنسا، لينضموا هناك إلى عشرات الآلاف من الطلبة العرب من أبناء المغتربين المقيمين في تلك الدول. كل هذا يؤدي، بمرور السنين والعقود، إلى كارثة حقيقية كنهُها وجود جحافل من الجامعيين العرب، داخل العالم العربي وخارجه، ممن تتراوح معرفتهم باللغة العربية بين الجهل التام، والتمكن فقط بالحديث بالعامية العربية التي ينتمي لها كل منهم.

وفي هذا أقول، في قصيدتي "يا موطني"، التي تعود لعام 2009، ونُشرت في ديواني "سنابل الشرر" الذي صدر في 2010، في الأردن:

في موطِني لغة العروبةِ صارَ يطعَنُها عَميلْ

والغافِلونَ تَأمْرَكوا، جَحْشٌ يَخالُ لهُ صَهيلْ

والوالـدانِ جَـهالـةً قـدْ رَبـّيـا خـطَـراً وبـيـلْ

والوِلدُ صاروا كالأجانِبِ، ليسَ يُعجِبُهُمْ أصيلْ

*

في موطني عمَّ التَّأمْرُكُ في المدارِسِ لا يَحيدْ

والأمُّ ما عـادَتْ تُطـيقُ لـنَجـلِها "لُغَةَ العـبـيـدْ"

فـتُـأمْرِكُ الأبـنـاءَ عـنْ عَـمْـدٍ وفي جَهْـلٍ شَديـدْ

وتُعِـدُّ أعداءاً لباقي الشعـبِ في وَطَنٍ يـَمـيـدْ

*

وتسيرُ هـذه المشكلة في المشرق العـربي، فيما يتعـلق بالرطن بالإنجليزية، تجاهَ مستقبلٍ ستصل فيه، لا ريب في ذلك، إلى درجةٍ من الخطورة لا تقِل عـن التي تعاني منها دول المغـرب والجزائر وتونس، حيث للغة الفرنسية حضور قوي في بعـض شرائح المجتمع، ومنها تلك التي تتمتع بأكبر قسط من الحضور في وسائل الإعلام. وتبذل فرنسا الغالي والنفيس من أجل الاحتفاظ بهذا الإختراق اللغـوي، في حرب ضروس لا هوادة فيها على اللغة العـربية.

غير أنه يبدو أننا إزاء ظاهرة سبق وأن شهد لها العربي مثيلاً من قبل، فقد أشار إليها ابن منظور، في مقدمته لمعجمه (لسان العرب)، الذي أنهاه في 1291م، فقال:" وذلك لما رأيته قد غـلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحن -الخطأ- في الكلام يُعدّ لحنا مردوداً، وصار النطـقُ بالعربية من المعايب معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غـير العربية، فجمعـتُ هذا الكتاب في زمنٍ أهلهُ بغير لغـتِهِ يفخرون، وصنَعـتُهُ كما صنعَ نوحٌ الفُلك وقومُهُ منه يسخرون".

إزدواجية اللغة عند المواطن العربي

وواقع الأمر أن المواطن العـربي يعاني منذ نعـومة أظفاره مما يبدو أنها "بلبلة لغـوية"، ومن إحباط، كلما قارن وضعه اللغـوي بوضع أصحاب اللغات الأوروبـية. فالعـربي، أينما كان، يعاني من ظاهرة ازدواج اللغة الأم، فهو يتكلم في البيت وفي الشارع لغة هي لهجته المحلية، بينما يتلقى علـومه وثقافته ومعلوماته، سواء في المدرسة أم في المساجد والكنائس، وعـبر معـظـم وسائل الإعلام المسموعة

والمرئية والمطبوعة، بلغة أخرى هي اللغة العربية الفصحى، التي يُقال له أنها لغته الأم ولسانه الحقيقي، غير أنها في الواقع لغة مؤقته نستخدمها ونسمعها على فترات متباعدة وقصيرة من حياتنا اليومية. بل أن معظم المعلمين في المدارس والجامعات ذات المناهج العربية يكلمون تلاميذهم باللهجات العامية المحلية، لتدريس مختلف المواد المقررة، من الإبتدائية وحتى المرحلة الثانوية.

أما في شرائح لا يُستهان بها حجماً، في مجتمعات المغرب والجزائر وتونس، فإن المواطن يراوح بين ثلاث لغات هي لهجته المحلية والفصحى والفرنسية، مع كل ما يمكن أن يعني ذلك من أثر سلبي على هويته، أو بالأحرى على شعوره ووعيه بهويته، فليس هناك أعمق من اللغة الأم ترسيخاً للشعور بالهوية، فأيّهن هي اللغة الأم لتلك الشرائح المجتمعية التي يعد أفرادها بالملايين؟ لهجته المحلية (أو الدارجة، كما تسمى في المغرب) أم الفصحى أم الفرنسية؟! كل هذا دون الأخذ بعين الإعتبار الشرائح المجتمعية التي يضاف عندها إلى ما ذكرناه اللغة الأمازيغية، مما يجعل لديها أربع لغات متداولة.

وبعكس ما يعتقده الكثيرون، فإن ظاهرة الإزدواج اللغوي ليست بالجديدة، فقد أشار إليها ابن خلدون في مقدمته، في القرن الرابع عشر ميلادي، مؤكداً أنها، وبإيجاز شديد، ظاهرة تعود إلى مخالطة العرب للأعاجم،"إذ البعد عن اللسان إنما هو بمخالطة العجم، ومن خالط العجم أكثر كانت لغته من ذلك اللسان الأصلي أبعد".

وتؤدي ظاهرة اقتصار إجادة اللغة العربية الفصحى على شرائح ضيقة من المجتمعات العربية إلى ضيق آفاق الثقافة العربية في عقر دارها، أي العالم العربي. أما باقي شرائح المجتمع، والتي تشكل غالبيته العظمى (ولا ننسى أن متوسط نسبة الأمية في العالم العربي يقارب الـ 20 بالمائة من السكان)، فإنها تظل مستثناة من التكلم والتعامل بالفصحى، وبالتالي فهي في أغلب الأحيان مستثناة أيضا من الإستفادة من الإمكانات الثقافية المتاحة عبر الفصحى.

أما إذا أخذنا المواطن الإنجليزي أو الفرنسي أو الإسباني –على سبيل المثال– فمهما كان مستواه الثقافي أو العِلمي فإنه يتكلم في البيت وفي الشارع ويُمارس، منذ نعومة أظفاره، نفس اللغة تقريبا التي تستخدمها وسائل الإعلام ودور العبادة والمدارس والجامعات والكتب والسينما والمسرح. إنها لغة واحدة لا تتغير. وقد يكون اطلاع الإنسان الأوروبي عليها محدوداً أو واسعاً، وقد يعرف من مفرداتها

القليل أو الكثير، ولكنها تظل لغة واحدة لا بلبلة فيها، آخذين بعين الإعتبار أن كلمة بلبلة في اللغة تعني الإرْتِباكَ وَالتَّشْوِيشَ والفَوْضَى.

ولا يعني هذا أن المجتمعات الغربية تفتقر إلى اللهجات العامية المحلية، غير أن الأمر يتعلق بعاميّات ضيقة الإنتشار، مقتصرة على ذوي الأنماط الدنيا من الشرائح الإجتماعية ممن يستخدمون كلمات وعبارات ومصطلحات خاصة بهم تصلحُ للتفاهم فيما بينهم، وينأى المجتمع بنفسه عن استخدامها، فكأن الأمر يتعلق بفئة اجتماعية منبوذة، هي في معظم الحالات الأقل حظاً من الناحية الإقتصادية، والتي كثيراً ما تشكل البيئة أو الموضوع الذي تتناوله السينما والروايات الغربية. وهناك أيضا العامية المتداولة بين أعضاء قطاعات مِهنية أو بيئيّة معيّنة من السكان، كالفلاحين مثلاً، كما هو الحال، على سبيل المثال أيضا، بمجتمع الفلاحين في منطقة إكستريمادورا، في الغرب الإسباني المتاخم للبرتغال، الذين استخدم الكاتب الإسباني الكبير، ميغيل ديليبس، مصطلحاتهم العامية في روايته الشهيرة (القديسون الأبرياء Los santos inocentes) التي صدرت في أول الثمانينات، وتدور أحداثها في ذلك الريف مصوِّرة العلاقة المتوترة، الموْصومة بظلمِ الإقطاعيين للفلاحين العاملين في أراضيهم.

إن المجتمعات العربية تعيش حالة من التجاذب بين اللغة الفصحى و لهجات عربية لا حصر لها، هذا مع الأخذ بعين الإعتبارالأقليات اللغوية الموجودة في العالم العربي منذ قديم الزمان، مثل الكردية والأمازيغية والنوبية، ولغات أخرى أقل انتشاراً، مثل السريانية.

وإضافة إلى اللهجة الرئيسية المعروفة عن كل بلد عربي، هناك الكثير من اللهجات الأخرى التي تتعايش معها في أنحاء أخرى من جغرافية كل من هذه البلدان. ففي فلسطين مثلاً، والتي لا تتجاوز مساحتها من النهر إلى البحر 27 ألف كم مربع، –أي أصغر بقليل من إقليم جليقية الصغير في الشمال الغربي الإسباني– هناك عدد كبير من اللهجات بينها تباين غير قليل، يصل إلى حد لفظ حرف القاف بثلاث طرق ليس بينها اللفظ الأصلي لهذا الحرف: فالقاف تلفظ في بعض المناطق ككاف، وتلفظ كهمزة (كما في العاصمة، القدس)، وكذلك كحرف G في اللغة الإنجليزية. إضافة إلى ذلك هناك اختلاف التسميات لنفس المُسمّى، باختلاف المناطق داخل نفس الدولة، كما يحدث أيضا في فلسطين، في مُسميات مثل "بابوج" و "وبَلغة" و"حَفايَة" و"شحّاطة" و"شِبشِب"، عند ذِكر(البُلغة)، والتي لم أجد لها إسما آخر في قواميس اللغة العربية، عِلماً بأن هذه الكلمة (بُلغة) بضم الباء،

لا تُستعمل في أي مجتمع عربي، حسب عِلمي. وتلزمُ هنا الإشارة إلى أن بعض هذه المُسميات الفلسطينية متداولة أيضا في دول عربية أخرى.

ويُلاحظ أنه كلما انعقدَ محفلٌ لدراسة وضع اللغة العربية لدى أمّتها وفي موطنها، وُجهت أصابع الإتهام بشكل رئيسي إلى اللهجات العامية ثم إلى اللغة الانجليزية أو الفرنسية. وكما أسلفنا، فمما لاشك فيه وجود علاقة بين مشكلة الدّس اللغوي (الرطن أثناء الحديث بالعربية)، أي الثنائية اللغوية، من جهة، ومشكلة "البلبلة" اللغوية من جهة أخرى، فلعل ما يحدث منذ عقود من الزمان هو هروب البعض في المجتمعات العربية من هذه الظاهرة اللغوية التي تعاني منها، تجاه لغة إنجليزية أو فرنسية تتوهم أنها توفر لها الأمن اللغوي، أوالتوحّد اللغوي، الذي تتمتّع به شعوب أوروبا وأمريكا.

ومن المُلاحظ أيضا أن هذه المحافل ووسائل الإعلام والمسؤولين لا يَعتبرون أن ازدواجية أو ثلاثية اللغة، تسبب حالة من "البلبلة" اللغوية فلا يجري التركيز بما فيه الكفاية إلى وجود هذه المشكلة في المجتمعات العربية، وإلى سُبل مواجهتها من أجل التخفيف من آثارها، بل عادة ما يركزون على العامية على أنها العدو الأساسي للفصحى، وأنها هي المتسبب الأول في ضعفها، وهي رؤية فيها الكثير من تصرف طير النعام عندما يدس رأسه في الأرض، وهي أبعد ما تكون عن الحقيقة، إضافة إلى أنها نظرة عقيمة لا تؤدي إلى أية نتيجة، إذ أن اللهجات العامية العربية موجودة منذ القدم، وهي في تطور وتغير مستمر شأنها شأن اللغات الحية. ومن المؤكد، تأكيد بزوغ الشمس من المشرق كل يوم، أن هذه اللهجات ستظل موجودة إلى الأبد، فما هي الفائدة إذن من الإلحاح في توجيه أصابع الإتهام إليها وتحميلها المسؤولية عن تراجع الفصحى؟ وهو الرأي الذي دافع عنه عباس محمود العقاد (1889-1964)، في (ساعات بين الكتب)، في 1927: "إن في كل أمة لغة كتابة ولغة حديث، وفي كل أمة لهجة تهذيب ولهجة ابتذال، وفي كل أمة كلام له قواعد وأصول، وكلام لا قواعد له ولا أصول، وسيظل الحال على هذا ما بقيت لغة وما بقي ناس يتمايزون في المدارك والأذواق". وبعد ذلك، في الأربعينات الأخيرة، كتب عالم اللغة السوداني، علي عبد الواحد وافي، في كتابه (فقه اللغة)، في فصل (اللهجات العامية الحديثة): "تقتضي نواميس اللغة أنه متى انتشرت اللغة في مناطق واسعة من الأرض وتكلم بها طوائف مختلفة من الناس، إستحال عليها الإحتفاظ بوحدتها الأولى أمداً طويلاً، بل لا تلبث أن تنشعب إلى لهجات". ثم يقول:"ولم تفلت اللغة العربية، -وما كان يمكن أن تفلت- من هذا المصير، فمنذ أن اتسع انتشارها أخذت تنشعب إلى لهجات يختلف بعضها عن بعض وتختلف عن

الأصل الأول الذي انشعبت عنه في كثير من مظاهر الصوت والقواعد والدلالة والمفردات". وينتهي وافي في نفس الفصل من الكتاب إلى القول:"فاختلاف لغة الكتابة عن لغة التخاطب ليس إذاً أمراً شاذاً حتى نلتمس علاجاً له، بل هو السنة الطبيعية في اللغات، ولن تجد لسنة الله تبديلا". بل أن علماء لغويين مُبكّرين، مثل الكِسائي (737-805م) ومعاصره، الجاحظ (775-868م) كانا يُقرّان بضرورة ترك العامية وشأنها، والتعامل بها مع أصحابها، فقد قال الكِسائي: "حلفتُ ألا أكلم عاميّاً إلا بما يوافقه ويشبه كلامه". أما الجاحظ فحذّر من التعامل مع العامة بغير لغتهم، فقال في كتابه (البيان والتبيين) ما يدل على احتقاره للعامية: "إن الوحشَ من الكلام تفهمه الوحشُ من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي، وكلامُ الناس طبقات كما أن الناس أنفسهم طبقات".

"بلبلة لغوية" أم "تعددية وعبقرية"

ولكن، وللإنصاف، لا يمكن إنكار أن ما أسمّيه مَجازاً "بلبلة لغوية" يمكن اعتباره أيضا "عبقرية لغوية"، ذلك أن أغلبية المواطنين في العالم العربي، من الخليج إلى المحيط، يتعاملون بكل سلاسة وبشكل اعتيادي مع هذه "التعددية اللغوية"، ولا يقتصر استيعابهم اللغوي على لهجاتهم العامية المحلية –إضافة إلى الفصحى–، بل وتمتد هذه القدرة الإستيعابية الفذة إلى عدد من اللهجات العامية العربية الأخرى، وهي الظاهرة التي تتجلى بشكل واضح في متابعة عموم الجمهور العربي، في القارات الخمس، للمسلسلات التلفزيونية العربية التي تم انتاجها في مختلف الدول العربية. وتُستثنى من هذه الظاهرة اللهجات العامية والمسلسلات المغربية والجزائرية والتونسية بسبب صعوبة فهمِها، في قالبِها الأصلي، لدى الشعوب العربية الأخرى، ثم لكثرة ما أصابها من تشويه بسبب ما اندسّ فيها من كلماتٍ وتعابير من اللغة الفرنسية.

كما وأنه أصبحَ من الإعتيادي إنتاج أفلام ومسلسلات مشرقية يشارك فيها فنانون من عدةِ دولٍ عربية مشرقية، ويتكلم فيها كل منهم بلهجته المحلية، وكل هذا يجري تلقيه لدى سائر المجتمعات العربية، بما فيها المغاربية، بشكل اعتيادي قد أصبح، ومنذ أكثر من ربع قرن، يشغلُ حيزاً هاماً في الحياة المنزلية اليومية للمواطن العربي أينما وُجد. وليس هذا فقط، بل أن كثيراً من الفنانين العرب يقومون بأداءِ أدوار في الأفلام والمسلسلات متكلمين بطلاقةٍ تامة العامية المستخدمة في المُنتَج، رغم أنها تختلف عن تلك التي يُمارسها الممثلُ في بلده وفي حياته اليومية. وتجد

الممثلَ منهم يقوم بالمشاركةِ في أعمال يجري إنتاجها في بلده، بلهجته المحلية، إلى جانب مشاركته في أعمال تنتجها أستوديوهات في القاهرة أو دبيْ أو الرياض أو بيروت أوغيرها، بلهجةٍ أخرى أو بالفصحى. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عدد من مشاهير السينما والتلفزيون والغِناء في مصر ممّن ينتمون أصلاً إلى بلدان عربية أخرى، إضافة إلى كثيرين آخرين أصبحوا في عداد الراحلين. ونشيرُ بهذا الصدد إلى قيام شركات الإنتاج، وشبكات التلفزيون التابعة للقطاع الخاص، وتلك التابعة للحكومات العربية، بإنتاج العشرات من المسلسلات التلفزيونية سنوياً، هذا ناهيك عن العدد الكبير من الأفلام السينمائية التي يجري إنتاجها سنوياً في مختلف البلدان العربية، لاسيما في مصر. وتجري مشاهدة ومتابعة هذه الأعمال– باستثناء المغاربية منها– في كافة الدول العربية من المحيط إلى الخليج.

إضافة إلى ذلك، لا شك أننا جميعاً لطالما شاركنا في جلسات أو حلقات حديث أو سمَر، مع مواطنين من مختلف البلدان العربية، بما فيها المغاربية، تكلم فيها كل من المشاركين بلهجته المحلية –مع اللجوء أحيانا لاستخدام الفصحى– دون أن يشكل ذلك أي عائق مهم يحول دون فهم الحديث والتفاعل معه بشكل اعتيادي تماماً. ونعيشُ مثل هذه الظاهرة بشكل خاص في بلدان الإغتراب خارج الوطن العربي، حيث تقيم أقليات عربية من مختلف الجنسيات.

وإذا ما اعتبرنا أن كل هذا يدل على العبقرية اللغوية للمواطن العربي، فإنه ينبغي أن نعترف بأن الأقليات غير العربية، مثل الكردية والأمازيغية والنوبية، وغيرها، تتفوق لغوياً على باقي مجتمعاتها، إذ أنها تستخدم أيضا، إضافة لكل ما ذكرناه، لغتها الأم.

ولاننسى هنا العرب الذين يجيدون لغات أجنبية، لاسيما الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية، وغيرها، دون أن تكون أيّاً منها لغتهم الأم، وهؤلاء يعدّون بالملايين، ومنهم المئات ممن يكتبون الأدب، من سردٍ وشِعر، ويؤلفون الكتب بلغات غربية، محققاً البعض منهم شهرة واسعة بمؤلفاتهم تلك، وذلك منذ عشرات السنين. وربما يخطر ببالنا هنا جبران خليل جبران، أو أمين معلوف، أو الطاهر بن جلون، وياسمينة خضرا (الإسم المستعار للجزائري محمد مولسهول)، وغيرهم، ولدينا أيضا العرب الذين أطلقوا أغاني بلغات أوروبية حققت انتشاراً واسعاً للغاية، وليس هناك أقرب مثلاً من أغنية (عاشت فلسطين)، باللغة السويدية، Leve Palestina، للفلسطيني جورج توتاري، التي أطلقها في السويد في 1978، وتحقِقُ الآن، منذ الإنتفاضة المسلحة الكبرى للشعب الفلسطيني ضد الإحتلال الصهيوني، في 7 أكتوبر 2023، وحتى كتابة هذه السطور في أغسطس 2024، نجاحاً عالمياً

منقطع النظير، باللغة السويدية أو مترجمة للغات أخرى. كُل هذا يشكلُ ظاهرة انعدمَ عكسها في الغرب، على ما يبدو، إذ لا يُعرفُ أدباء غربيّون ألّفوا وأبدعوا باللغة العربية، نثراً أو شعراً، ولا حتى بين المستشرقين أو المستعربين، بعد أن تعلموها في مراحل دراسية غير مبكرة ثم تخصصوا بها بقية حياتهم، وربما عاشوا في العالم العربي لسنين طويلة. ولعل ملك صقلية، روجر الثاني، الذي حكم صقلية وجنوب إيطاليا منذ 1130م حتى وفاته في 1154م، كان آخر غربي تعلم اللغة العربية وأجادها لدرجة أنه كان ينظم الشعر باللغة العربية، وهو الملك الذي كانت عاصمته، باليرمو، قبل تسعة قرون، "بوابة الشرق المتوغلة بضوئها الساطع المُبهر في الغرب"، على حد قول المستشرق الإيطالي الكبير، الراحل، فرانشيسكو غابرِيلي، في مقابلة أجرتها له المستعربة المالطية ناديا لانزون، كما ورد في كتاب (المُدن العربية بين العراقة والإستدامة)، لعدة مؤلفين، الصادر في بيروت في 2021.

ولكن يعوزنا أيضاً، من أجل استكمال النظرة الشمولية لظاهرة تعايش العاميات مع الفصحى، الإنتباه إلى حقيقة أخرى، وهي أن الفصحى ليست بغريبةٍ إطلاقاً على معظم مكوّنات المجتمعات العربية، بما فيها الناطقة أصلاً بالكردية أو الأمازيغية أوالنوبية، أوغيرها، فقد درسها الجميع في المدارس منذ الصغر، وألِفَتها الغالبية عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وفي الكتب بمختلف مواضيعها، لاسيما الأدبية، بالنسبة لشرائح مجتمعية معيّنة. وليس أنصع دليلاً على ذلك مِن النجاح الكبير الذي حققته –وما زالت تحظى به أكانت من إنتاج قديم أو حديث– الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية الناطقة بالفصحى، والتي تتناول مواضيع تاريخية. ويُضاف إلى هذه الظاهرة الجليّة الأغاني بالفصحى، كالتي قدّمتها أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وعبد الحليم حافظ وكاظم الساهر وفيروز وماجدة الرومي، وآخرون، لشعراءٍ مرموقين مثل لسان الدين ابن الخطيب وأحمد شوقي وإيليا أبو ماضي وجبران خليل جبران ونزار قباني، بل وللشاعر الباكستاني محمد إقبال (مع أنه عاش قبل تأسيس الدولة الباكستانية)، وغيرهم، والتي حققت بدورها نجاحات لا تقل عن التي حققتها أشهر الأغاني بالعامية المصرية أوبغيْرها.

ويدل كل ذلك على أن شرائحَ واسعة في المجتمعات العربية تتعامل مع الفصحى تعاملها مع اللهجات العامية الأخرى، كما لو كانت هي الأخرى إحدى العاميات أو اللهجات العربية، دون أن يجري تداولها في المجتمع بشكل إعتيادي، ولكنها غير مستثناة إطلاقاً من المخزون اللغوي للمواطن العربي، حتى من ذوي الأصول غير العربية، بل وحتى لدى الأميين ممن لم يدخلوا مدرسة قط، فهؤلاء أيضا

يفهمون الفصحى ويتلقونها بشكل اعتيادي عبر وسائل الإتصال المتعددة. وكل هذا يُعتبرمعدوماً بالنسبة للغة اللاتينية، التي يكاد لا يفهمها أحدٌ في شتى المجتمعات الغربية، ولا حتى المثقفون منهم، باستثناءِ دوائر الإختصاص الأكاديمية والكَنَسية، فهي لغة تكاد تكون غريبة تماماً عن تلك المجتمعات، رغم أن معظم لغاتهم القومية ما هي في الأصل إلا لهجاتٍ وعاميّاتٍ متفرعةٍ عن اللاتينية بنِسَبٍ مُتَفاوتة.

صُلح الفصحى واللهجات العامية

ويتحتم علينا من أجل بلوغ هذا الهدف، المصالحة بين الفصحى واللهجات العامية، إزالة الحواجز النفسية والأسوار الثقافية والإجتماعية التي تحول في وقتنا هذا بين الفصحى واللهجات العامية المتفرعة عن العربية. ونذكر في هذا المضمار أن لغات أوروبية كالإسبانية والإيطالية والفرنسية وغيرها قد تفرعت عن اللهجات التي عُرفت باللغات الرومانسية Romance languages والتي كانت متفرعة أصلاً عن اللغة اللاتينية الدارجة Vulgar Latin، إلى أن تم اعتماد هذه اللهجات كلغات مستقلة بحد ذاتها (نسبة كبيرة من اللغات الحالية في أوروبا)، مما انتهى باللاتينية إلى أن تصبح، كما هي عليهِ اليوم، لغة شبه ميتة، لولا اعتمادها لغة رسمية للكرسي الرسولي Sancta Sedes في الفاتيكان، وللكنائس الكاثوليكية في العالم لا سيما في الغرب، إضافة إلى كونها المنبع الذي يُشتقُ منه الكثير من المصطلحات والأسماء الجديدة التي تظهر باستمرار في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا.

أما في العالم العربي، فلولا القرآن الكريم الذي جمع العرب على لغة عبقرية وعريقة، لكانت هذه اللغة قد تعرضت لمصير شبيهٍ بمصير اللاتينية ولتحولت لهجاتنا المحلية إلى لغاتٍ رسمية لبلدانها، أو حتى لمناطقها الجغرافية المختلفة داخل كل دولة.

وتُعتبر مهمة تحطيم الحواجز والأسوار النفسية والإجتماعية بين الفصحى والعاميات مهمة بالغة الصعوبة لاسيما إذا تُرك الأمر بيد الفئة المتعصبة من علماء الفصحى التي سرعان ما ستنبري ضد العاميات، على نسق مصطفى صادق الرافعي (1880-1937)، وطه حسين (1889-1973)، واصفة إياها –كما تدعي منذ سنوات طويلة– بأنها العدو الأكبر للفصحى، فتتصدى لها تصدياً صلباً لا تمارِس مثله البته تجاه اللغات الأجنبية، التي تصدِّر لنا عشرات الكلمات بشكلٍ يومي، ولا تجاه الملايين من العرب المتأمركين والمتفرنسين لُغوياً، ممن يشكلون خطراً وبيلاً على هوية الأمة العربية، وتهديداً سافراً للعاميات وللفصحى على حدّ سواء.

ولا يعني هذا إطلاقاً التحيز للعاميات، على نسق أحمد لطفي السيد (1872-1963) الذي لم يشغل فقط منصب وزير المعارف ووزير الخارجية في مصر، بل ورئيس المجمع اللغوي في القاهرة (1945-1963)، وهو الذي كان من أشد الدعاة لاتخاذ العامية المصرية لغة لمصر بدلاً من الفصحى، كما نستدل على ذلك من مقالاته الكثيرة بهذا الصدد والتي جمعها في كتابه (تمصير اللغة). بل أن عضواً آخراً في نفس المَجمع، وهو فريد أبو حديد، قد قدّم في 1947 بحثاً لمجلس المجمع بعنوان (موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى)، ونُشر ذلك البحث في العدد السابع من مجلة المَجمع عام 1953، وكان يدور حول كيفية التقريب بين العامية والفصحى وتضييق الهوة المتسعة بينهما. وكان أبو حديد حازماً فيما يتعلق بتسمية العامية باللغة، وليس باللهجة. ودعا أبو حديد أيضاً في بحثه ذاك إلى تقعيد العامية المصرية، لكن أحداً لم يخض بشكل جدي في هذا الميدان حتى عام 1979 عندما قامت جامعة ميتشجن الأمريكية بإصدار كتاب بعنوان (مرجع لقواعد العامية المصرية) وضعه كل من إرنست عبد المسيح والسعيد محمد بدوي. ثم تلا ذلك صدور كتاب الدكتور شوقي ضيف بعنوان (تحريفات العامية للفصحى). وفي 2018 صدر في مصر كتاب (قواعد العامية المصرية) لأحمد سامي إبراهيم. ونذكر في نفس هذا الإتجاه، سلامه موسى (1887-1958)، الذي دعا لاتخاذ العامية المصرية لغة رسمية لمصر، وذلك انطلاقاً من دعوته لسلخ مصر عن المشرق والتحاقها بالغرب، بل ولهجر الكتابة بالعربية واتخاذ الحروف اللاتينية بدلاً منها.

ومثل هذا التحيز للعاميات، وما يعنيه من التخلي عن الفصحى، هو بالذات ما تسعى له القوى العظمى الغربية، لما يعنيه من خطوة كبرى على صعيد تفكيك الأمة العربية التي، ورغم أن الغرب نجح في تفكيكها سياسياً، عبر اتفاقية سايكس بيكو البريطانية الفرنسية (1916)، ظلت، وما زالت، تعتبِر نفسَها أمة واحدة، لاسيما بسبب وحدتها اللغوية والدينية.

إذن، لا بد لنا من الإعتراف بالأمر الواقع القائم بقوة ودونما مجال للتشكيك به، ألا وهو الإرتباط الجذري والعضوي للعاميات بالفصحى، فمئات الكلمات العربية الفصحى تشكل جُزءاً من العاميات عبر قرابة أل 14 مليون كيلومتر مربع التي يقطنها قرابة ألـ 400 مليون نسمة من الناطقين بالعربية كلغة أم، ومئات أخرى من الكلمات في العاميات يعود أصلها إلى الفصحى. كما أنه لمن المفروغ منه ارتباط معظم العاميات العربية بعضها ببعض بشكلٍ قوي، فهناك المئات من الكلمات المُشتركة فيما بينها، مع إمكانية نطقها بشكل مختلف.

وما دمنا نستورد من اللغات الأوروبية –راضين أم مقهورين– كلمات مثل سوسيولوجيا وسيكولوجيا وأنطولوجيا وسينما وتلفزيون وراديو وفيديو، ومئات أخرى من الكلمات التي نقرأها في مجلاتنا الثقافية وصحفنا ونسمعها عبر وسائل الإعلام، فأي منطق يمكن أن يُسوِّغَ هذه الحواجز والأسوار التي تحول دون إثراء الفصحى بكلمات وعبارات تقليدية أو نمَطية تنتمي أصلاً إلى العاميات العربية والتي هي في نهاية المطاف جزءاً غالياً وحميماً من تراثِنا وحضارتنا رغم ما تضمه أحيانا من كلماتٍ ذات أصول غير عربية كالتركية مثلاً.

ومن المفروغ منه أن اللغات تتطور وتتشكل على مدى العصور وأن هذا التطور والتشكل يأتي من رافديْن أساسيّين، الأول هو الشارع والمجتمع الذي يقرر حال اللغة في كل حقبة زمنية، رافداً إياها بالكلمات الجديدة، ومستثنياً من الإستخدام كلمات ربما استمرَّ استخدامها لقرون من الزمان قبل ذلك. أما الرافد الثاني فهي العُلوم والإكتشافات والإختراعات والتجدّد والتشعُّب في الفِكر.

فإذا كان هذان الرافدان ممنوعان تماماً، ومنذ قرون، على الفصحى، إذ أنها غير مُتَداولة بين صفوف المجتمع وفي الشارع، ولا هي لغة العُلماء والمُكتشفين والمخترعين، فكيف تستطيع إذن هذه اللغة أن تمارس حياتها فتتطور وتتشكل مُستقبلاً؟! إن حرمان اللغة من أحد الرافديْن المذكوريْن لا يختلف في الواقع عن قص أحد جناحيّ الطير فلا يتسنى له الطيران، فيبقى يتخبط على الأرض. إن الإمتداد الطبيعي للفصحى يكمن في اللهجات العامية العربية، التي تشكِّل ما يمكن أن نسميه بالعُمق الإستراتيجي للغةِ القرآن الكريم.

ولربما من المفيد بهذا الصدد الإشارة إلى أن الشيخ محمد متولي شعراوي، رحمهُ الله، كان يستخدم الكثير من الكلمات العامية المصرية في شرحه الشفهي للقرآن الكريم، والذي طالما شاهدنا حلقاته المسجلة عبر كثير من القنوات التلفزيونية العربية على مر السنين. فهل كان الشيخ شعراوي يفعل ذلك عن جهل؟ أم لأن تلك الكلمات هي في واقع الأمر منتمية إلى صميم التعبير اللغوي العربي في مصر، وكثير منها كلمات نابعة من الفصحى. وكلنا يعرف أن الشيخ شعراوي كان متمكناً من الفصحى، وكان يستخدم الكلمات المدعوة بالعامية جنباً إلى جنب مع الفصحى وبانسيابية لغوية منطقية لا يمكن إنكارها أو التنكر لها. ولا يتعلق الأمر بالشيخ شعرواي فقط، فمعظم شيوخ الأزهر، وغير الأزهر، من فقهاء، بما فيهم أعضاء ورؤساء المجامع اللغوية العربية، وأساتذة اللغة العربية، يستخدمون المفردات المدعوة بالعامية في خطبهم الدينية، وتدخلاتهم لدى وسائل الإعلام المسموعة

والمرئية، بل وفي فصولهم وحصصهم في المدارس الثانوية وفي الجامعات، في شتى أنحاء العالم العربي. كم يا تُرى عدد من لا يستخدم منهم لهجته العامية في حياته اليومية أكثر من استخدامه للفصحى؟

إذن، فإن الحل المنطقي والواقعي الكفيل بوضع نهاية لقرون من الصدام العقيم والمفتعل بين الفصحى والعاميات، يكمن في إثراء الفصحى (نعم، إثراؤها) بمئات الكلمات المنتمية للعاميّات، والتي هي (أيْ الكلمات) في أغلب الأحيان ذات أصول وجذور فصحى لا ريب فيها. وبالفعل يقوم المَجمع، في القاهرة، بعملية (تفصيح العامية) في محاولة لتقريب المسافات بين الفصحى والعاميات العربية فيما يتعلق بالكلمات العامية ذات الأصول المعجمية، وهو الحل المنطقي الذي أحياناً ما لجأ إليه المَجمع، كما حدث في العام الماضي 2023، عندما ضم لمعجمه كلمتين من العامية، وهما المصرية والشامية "بَرطمَة"، بمعنى "الكلام بغضب وتكشير وتقليب الشفتين"، واللبنانية والسورية "ترويقة"، بمعنى " فطور الصباح". وفي 2022 أدخل المَجمع في معجمِه، على سبيل المثال، الفعل "إستعبط"، من العامية المصرية، بمعنى "ظن الآخر عبيطاً أي غبياً".

وكان العلامة العراقي المتخصص باللغات الشرقية، حسين علي محفوظ (1926-2009)، قد اقترح هذا الحل في مقاله (التقارب بين العامية والفصحى)، واصفاً إياه بالأكثر واقعية والأكثر حفاظاً على أصل اللغة، من بين الحلول الأخرى المقترحة لإزالة الفجوة بين العاميات والفصحى، والتغلب على مشكلة ازدواجية اللغة.

وبهذا الصدد لنلقي نظرة على المعاجم المتعاقبة الصادرة عن المجمع الملكي للغة الإسبانية في مدريد، لنجد أنه يضم الكثير من الكلمات التي لا تنتمي أصلاً إلى القشتالية ولكنها تستخدم في دول أمريكا اللاتينية الناطقة باللغة الإسبانية، كجزء لا يتجزأ من اللغة هناك. ولم تحاول السلطات العلمية والثقافية واللغوية في إسبانيا في يومٍ من الأيام أن تصنف هذه الكلمات بالعامية، ولا أن تحتقرها -كما تفعل بعض السلطات اللغوية عندنا تجاه اللهجات العامية العربية- بل يجري ضم هذه الكلمات والعبارت إلى القاموس الرسمي للغة القشتالية مع الإشارة إلى جانب كل كلمة منها إلى البلد الذي تستخدم فيه. إلا أن حركة السياحة الهائلة التي تُسجَّل منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، إضافة إلى انتشار الأغاني عابرة القارات والحدود وتبادل الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية بين إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية، أدى إلى تداول الكثير من الكلمات والتعابير الشعبية المستخدمة في أمريكا اللاتينية في الشارع الإسباني. وهذه الظاهرة تنطبق بحذافيرها على الحالة العربية التي

نحن بصددها حيث أصبحت المجتمعات العربية تتبادل الكلمات والتعابير النابعة من لهجاتها المحلية فإذ بها تُستخدم خارج حدودها المحلية وبشكل طبيعي واعتيادي، سواء على مستوى البيت أم الشارع أم في الأغنية، والفيلم السينمائي، والمسلسل التلفزيوني.

المُعضلات التي تُواجهُ الفصحى

1- هل تشكِّل العاميات جزءاً من معوّقات الفصحى؟

ربما يذهب البعض للإعتقاد بأن معضلة "البَلبلة" أو "التعددية" اللغوية التي تعاني منها الأمة العربية هي كبرى المعضلات التي تواجه الأمة على الصعيد الثقافي، وهي المسؤولة جزئياً عن وجود باقي المشاكل الثقافية والحضارية التي نعاني منها، والتي حولتنا إلى أمة تابعة لا تقدم للبشرية مساهمات حضارية ذات قيمة تُذكَر –باستثناء المساهمات بالغة الأهمية، في عدد كبير من الإختصاصات العلمية، التي قدمها، ويقدمها، في الغرب حشدٌ من العلماء من أصول عربية–.

ومِن هذا المُنطلق يقوم بعض المختصين من أساتذة اللغة العربية وعلمائها بضرب رؤوسهم بالجدران كلما تطرقوا إلى قضية ما يعتبروه ضعف الفصحى وكيفية إنقاذها، إذ يُركزون اتهاماتهم على ما يصفوه بالخطر الذي تشكله اللهجات العامية المحلية العربية. وما هي اللهجات العربية العامية إلا وجوهاً متعددة من إفرازات الفصحى، وإلا لما تشابهت لهجات المشرق فيما بينها، وهي التي تُعدّ بالعشرات، لدرجة أن تكون مفهومة لكل أبناء المشرق، ولما عجّت لهجات المغرب العربي بما لا حصر له من الكلمات الواردة من الفصحى.

ومن ناحية أخرى، لا ننسى أن العرب تربعوا على عرش الحضارة والعلوم طيلة قرون من الزمان، مستخدمين الفصحى ولاشيئ غيرها في علومهم، مثلما وقع إبان العصر العباسي وفي الأندلس، أي في حِقب زمنية تعايشت فيها الفصحى أيضا مع ما لاحصر له من لغات ولهجات وعاميات، لاسيما في ظل الخلافة العباسية، التي كانت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس. ونستخلص من ذلك أن الفصحى لعبت دوراً حاسماً للغاية، حجمه بحجم الحضارة العربية آنذاك، في بناء الحضارة التي تتمتع بها البشرية اليوم، دون أن يشكل تعايشها مع لغات ولهجات وعاميات لا عدّ لها، أيَّ عائق يحول دون عطائِها الفكري والحضاري.

إذن، فإن التراجع الذي تعاني منه الفصحى في عصرنا هذا له مسببات لا علاقة لها بوجود اللهجات العامية التي هي في نهاية المطاف، وبنسبة كبيرة، غصون متفرعة عن دوحة الفصحى، ولا يُمكن أن تُشكل خطراً عليها.

2- حكومات عربية غير مبالية

لم يَعُد سراً، وقد قاربنا على نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، أن غالبية الأنظمة العربية ذات ولاءٍ للولايات المتحدة الأمريكية ولبريطانيا ولفرنسا، وهذه بالذات هي الدول المتآمرة على كل مقدَّرات الأمة العربية وعلى رأسها اللغة. ومن هذا المُنطلق لا يُوجد نظام عربي واحد يُلقي على عاتقهِ مسؤولية الدفاع عن اللغة العربية سواء عربياً أم عالمياً. لا يوجد نظام عربي واحد يتبنى اللغة العربية فيؤسس معهداً دوليَّ الإنتشار على شاكِلةِ معهد ثيربانتيس الإسباني أو جوتيه الألماني أو البريتيش كونسيل British Council أوالمعهد الثقافي الفرنسي L'Institut français أو معهد جورج واشنطن الثقافي، مع أن هذا الأخير لا يُعتبر مؤسسة حكومية ولا يقتصر عمله، كمعظم المؤسسات المذكورة، على نشر اللغة الوطنية في أنحاء العالم. كما أن الأنظمة العربية، منذ حصول كل منها على الإستقلال وحتى اليوم، لم تطرح ولا حتى مشروعاً جماعياً واحداً، مَثَلاً عبر جامعة الدول العربية، لإنشاء مؤسسة شبيهة بالمؤسسات الأجنبية التي أشرنا إليها. ولو تأملنا في البُنية الإدارية الهائلة والمعقدة لجامعة الدول العربية ، ذات الحشد مِن اللجان والمكاتب والأجهزة والإدارات والأقسام، لعثرنا على 6 وحدات إدارية تابعة للأمانة العامة للجامعة بينها وحدة تسمى معهد البحوث والدراسات العربية العليا الذي تأسس في 1953، ثم أصبح تابعاً للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم Alecsoعندما أسستها الجامعة في 1970. وعندما نظن أننا عثرنا على ضالتنا بين الأقسام العشرة التي يتكون منها معهد البحوث والدراسات، لا نجد فيه، ولا في المنظمة ذات الإسم الرنان التي يتبع لها، أي أثرٍ لأيةِ مؤسسةٍ تهتم بشكل كُلّي باللغة العربية.

وبهذا يزول لدينا أدنى شك ممكنُ أن يساورَنا بأن اللغة العربية، والإهتمام بها، والدفاع عنها ضد أعدائها، لم يخطُر على بال أية حكومة عربية، ولا دخَلَ أبداً ضمنَ اهتماماتِ جامعة الدول العربية.

لكن هذا الدور الرسمي السلبي في التعامل مع اللغة العربية، يسير جنباً إلى جنب مع سياسات موازية أخرى، تؤدي أيضاً إلى إضعاف اللغة العربية وتغليب الإنجليزية والفرنسية عليها في عقر دارها، لاسيما عبر إضعاف مؤسسات التعليم

التابعة للحكومة، وفتح المجال على مصراعيه للمدارس والجامعات الأجنبية التي تعلّم باللغتين الغريمتين للعربية. وهكذا، أصبحت بلاد المشرق العربي تغص بمئات المدارس الخاصة والجامعات الأجنبية، التي تلتزم بمناهج تطغى فيها اللغة الإنجليزية، بينما تقوم المدارس الحكومية في دول المغرب العربي بنسبة كبيرة من هذا الدور بكل أريَحيّةٍ وإخلاص لفرنسا ولتراث فرنسا.

وكما في مسألة "تدنيس" اللهجات العربية بالكامات والتعابير الإنجليزية والفرنسية، والتي لا يوجد لها مثيل في المجتمعات الأوروبية، فإن ظاهرة إغراق دول المشرق العربي بالمدارس والجامعات الأجنبية لا يوجد لها مثيل في أوروبا إلا ما ندر.

وهنا يتعين أن نأخذ أيضا بعين الإعتبار أنه قد صار معروفا للجميع من المهتمين أن حكومات بريطانيا وفرنسا ومفوضية الإتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية تتدخل لدى الحكومات العربية، جهاراً نهاراً، لإجبارها على إدخال تغييرات على مناهجها الدراسية، سواء فيما يتعلق بالديانة الإسلامية، أم فيما يتعلق بفلسطين والكيان الصهيوني، أو بتعليم اللغة. هذا في المدارس الحكومية، التي تدهوَر مستوى التعليم في معظمها خلال العقود الثلاثة الأخيرة تدهوراً خطيراً، لصالح المدارس الخصوصية، لاسيما الأجنبية منها، التي يجري فيها، وبلا حسيب أو رقيب، ومن مرحلةِ الروضة وحتى نهاية المرحلة الثانوية، يجري اعتمادُ مناهجَ في اللغة تؤدي إلى تخرج الطلاب في شبهِ مَعزَلٍ عن الفصحى.

ولندرك مدى خطورة الوضع، ومدى تردّي حال اللغة العربية في وطنها، أذكر لكم، من ضمن مشاهداتي، وربما من ضمن مشاهداتِكُم، عشراتِ الشبابِ من خريجي الجامعات الأجنبية في بلدانٍ عربية، هم غيرُ قادرين على كتابةِ أو قراءَة العربية، ولا يتحدثون فيما بينهم إلا بالإنجليزية أو بالفرنسية، أو بلهجتهم العامية المحلية. وقِس على ذلك حالَ الآلافِ من الشباب العرب، وهو ما سبّب لي الصدمة تلو الصدمة، وأنا أرفضُ أن أصدق أن إنهيار الهُوية العربية في بلادِنا وصل إلى هذا الحد المأساوي.

يجري كل هذا في إطار الإنهيار الكبير للمؤسسات التعليمية الحكومية في معظم البلدان العربية خلال العشرين سنة الأخيرة، فما زرت بلداً عربياً في الفترة المذكورة إلا وأجمع من أجالسهم وأستمع لهم من أهل البلاد على انهيار المنظومة التعليمية لديهم، وعلى ترديد عبارة طالما طرقت أسماعي من بلدٍ إلى بلد، "سقى الله تلك الأيام الخوالي التي كان التعليم عندنا فيها قوياً والمدارس كانت تنعمُ بالإنضباط وحسن التربية للتلاميذ، عكس ما يحصل اليوم تماماً، حيث هوى

المستوى التعليمي إلى الحضيض، وغرقت المدارس الحكومية في أجواءِ الفوضى والتسيّب، وفقدَ المُعلـّمُ إخلاصه لعمله وسُلبت هيبته". كل ذلك تزامن مع ظهور المدارس الأهلية، مدارس القطاع الخاص، ونسبة كبيرة منها هي مدارس أجنبية تجري الدراسة فيها بمناهج باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. وقد بلغت هذه المدارس من الإنتشار والإزدهار ما يعادلُ ما أصاب مدارس القطاع العام من التراجع والإنهيار. وهذا يشكل فقط جزءاً من المؤامرة، ليس فقط على اللغة العربية في المقام الأول، بل وعلى مدى التأهيل الأكاديمي للطلاب من المرحلة الإبتدائية إلى نهاية المرحلة الثانوية.

وقد كنت شاهداً، في السبعينات، على بدايات هذه الظاهرة من التشويش اللغوي، عندما رأيت المراهقين في دولة خليجية، الكويت، وهم يُقبلون بشراهة ومثابرة على مشاهدةِ أفلامٍ ومسلسلات تلفزيونية أمريكية مسجلّةٍ على أشرطة فيديو VHS، التي كانت منتشرة بشكل واسع في ذلك الوقت. كما شاهدتُهم وهم يستخدمون عبارات كثيرة باللغة الإنجيليزية في الحديث فيما بينهم. عندئذ أصِبتُ بقلق شديد، وكتبت مقالاً نشر في صحيفة (القبس) الكويتية، التي كنت آنذاك مراسلاً لها في مدريد، تحت عنوان "جئتُ الكويت فآمنت بأنني ساذج"، معبراً فيه عن خيبة ظني الكبيرة وأنا أطأ، في 1978، أرضاً عربية في زيارةٍ عائلية قصيرة، معتقداً أنني كنت عائداً لبلاد اللغة العربية، لأجد العربَ هناك، من مواطنين ووافدين، وقد بدأوا يتمرغون بأحضان اللغة الإنجليزية في عقر مجتمعاتهم، التي لا علاقة للغة الإنجليزية بها، إلا علاقة المستعمِر بالمستعمَر، وعلاقة الجلاد بالضحية.

وبعد ذلك، في 2003، كان ما لمستُهُ من تدهورٍ في حال اللغة العربية في تلك الحقبة من الزمان، قد دفعني لنشرِ مقالٍ بعنوان (اللغة العربية ... من يتقنها من العَرب... من يحميها من العَرب؟!) شغل صفحة كاملة في جريدة (الخليج) الإماراتية، في 24 فبراير من ذلك العام، أي أنهُ، وكما يقول المثل الإسباني Llovía sobre mojado أي (إنها كانت تُمطر على أرض مبلولة) أي أن الأمور كانت لا تكف عن (زيادة الطين بَلـّة، أو بِلّة) كما في المقولة العربية.

وإلى جانب ذلك، لا تعتمد معظم الشركات العالمية العاملة في الوطن العربي، ولا الشركات العربية الكبرى، إلا اللغة الإنجليزية، في المشرق، واللغة الفرنسية، في دول المغرب، للتعامل داخلها ومع الشركات الأخرى في بلدها وفي غيرها من البلاد العربية، ولا يجري تقديم طلبات العمل والبحث عن الوظائف في تلك الشركات، وهي المهيْمنة على الأسواق والحياة الإقتصادية، إلا باللغة الإنجليزية شرقاً، والفرنسية غرباً.

ورغم ما تدعيه بعض الحكومات العربية، لاسيما في المغرب العربي، من سَن قوانين للتعريب وللدفاع عن اللغة العربية في بلدانها، إلا أن هذه الأنظمة لا تسعى بجدية إلى تطبيق تلك القوانين مَيْدانياً، فإذ بأسماء المحلات التجارية تُكتب بالفرنسية، وإذ بدور السينما تعرض الأفلام الناطقة بالفرنسية دون أي ترجمة في معظم الأحيان، وتلك الناطقة بالإنجليزية، إما مدبلجة بالفرنسية، أو تُعرَضُ بلغتِها الأصلية، وأحياناً ما تُعرض مصحوبة بترجمةٍ مكتوبةٍ بالعربية، وإذ بالمطاعم تقدمُ لزبائِنها لوائحَ أطعمتِها باللغة الفرنسية، وربما مصحوبة أيضاً بالإنجليزية، ولا وجود للغة العربية، وإذ بفواتير المطاعم وغيرها من المحلات التجارية تُطبع أيضا بالفرنسية، وإذ بالإعلاناتِ التجارية التي تملأ الشوارع والميادين قد غصت بالعبارات المكتوبة بالفرنسية بنسبةٍ كبيرة.

3- وهل وسائل الإعلام هي المشكلة؟

هذا من ناحية تقصير الحكومات العربية، وجامعة الدول العربية، التي يُفترض أنها، جميعا، المكلّفة بالسهَرعلى تطوير الفصحى وحمايتها، فماذاعن وسائل الإعلام العربية، التي يصوِّرها البعض وكأنها عدوٌّ للفصحى، في الوقت الذي يُمكن اعتبارها المؤازر الأكبر لها. ويأتي هذا التناقض في دور وسائل الإعلام تجاه الفصحى نتيجة لأن طبيعة العمل الإعلامي، المطبوع والمسموع والمرئي، من السهل أن يؤدي بالصحفيين العاملين فيه لارتكاب أخطاء لغوية، إذا أخذنا بعين الإعتبار ما يتسمُ به هذا القطاع المهني من اتساع كبير في عدد وكالات الأنباء والصحف والإذاعات والقنوات ومؤسسات الإنتاج العاملة فيه، والعدد الهائل من الصحفيين وكتاب السيناريو والموظفين والإداريين العاملين فيه، وعنصر السرعة الذي يتسم به هذا العمل في ملاحقته للأحداث، والكَم اللامتناهي من الكلمات التي يستخدمها هذا القطاع دون انقطاع، طيلة الساعات الأربع والعشرين من كل يوم.

يُضاف إلى ذلك عنصر آخر بالغ الأهمية، وهو ضعف التأهيل العِلمي والثقافي لنسبة من العاملين في الإعلام ممن يفتقرون إلى التأهيل الأكاديمي الإعلامي، وهو ما يُشكِّل الخطر الأكبر على جودة وجِدِّيَةِ العمل في وسائل الإعلام العربية، لاسيما فيما يتعلق بالدقة اللغوية، إذ يقوم هؤلاء المُندسّون، ودون أدنى حرَج، باستخدام كلمات وتعبيرات لغوية مغلوطة، بل و برفعِ المنصوب وجرِّالمرفوع، مما يُلقِنُ الملايين من أبناء الأمة وناشئتِها لغتَهُمْ مشوّهة نوعاً ما، وبشكل يومي، حتى أصبحت هذه الأخطاء شائعة وطاغية. ولقد أشرتُ باستفاضة، بحكم خبرتي

الطويلة في أقسام الأخبار والمراسلين في كبرى وسائل الإعلام الإسبانية والعربية، إلى هذه الحيْثيات السلبية في عالم المهنةِ الإعلامية لدى العرب، في مقالي المُعنوَن (فوضى أقسام الأخبار والمراسلين في الفضائيات العربية) الذي نـُشِر في صحيفة الحياة، الأسبوعية الأردنية، في 3 ديسمبر 2009.

ولعل الطريقة الوحيدة لمحاولة حماية اللغة من مساوئ المتطفلين على الإعلام كمهنة، هي في سَنِّ القوانين الهادفة إلى حماية المهنة الصحفية من الدخلاء، كما هو الحال في معظم الدول الأوروبية، حيث يَحصرُ القانون مهنةَ الصحفي، سواء في الصحافة المكتوبة أم في التلفزة والإذاعة، على حمَلَةِ الإجازات الجامعية من كليات علوم الإعلام، فمَن لا يحمل شهادة ليسانس أو بكالوريوس في الإعلام لا يجرُؤ أصلاً على التقدم لطلب وظيفة صحفي في مؤسسة إعلامية، أياً كانت، سواءَ من القطاع العام أم من القطاع الخاص، حتى ولوْ كان من حملةِ شهادات الدكتوراة في الأدب أو اللغة أو الفلسلفة أو القانون.

أما في البلاد العربية فإن دم المهنة الصحفية مهدور، إذ يحق لكل من هبَّ ودبْ أن يعمل صحفياً في المؤسسات الإعلامية فور أن توافق إدارة المؤسسة المعنية على التحاقه صحفياً فيها، حتى وإن كان يفتقر لأية شهادة جامعية. وتدفع الفصحى ثمن الدمِ المهدور للمهنة الصحفية، والذي يتسبب في حدوث عاهات أخرى في الإعلام العربي، إضافة إلى تشويه الفصحى، فليست اللغة هي الركيزة الوحيدة لمهنة الإعلام.

إلا أنه يتعيّن علينا ألا ننسى أن المسؤولية اللغوية لا تقع كلها على عاتق الصحفيين وزملائهم في العمَل في المؤسسات الإعلامية، بل وأيضاً على المئاتِ من الضيوف من محللين سياسيين وإقتصاديين، إلى آخرين من كافة الإختصاصات الأخرى ممن تُجرى لهم مقابلات يومياً في الدوريات المطبوعة وفي الإذاعات والفضائيات، وكل هؤلاء من أصحاب المناصب والشهادات الجامعية والمسؤوليات الكبيرة، ولهم مستويات لغوية متفاوتة تترك أثرها في المُتلقي العربي.

كما ويجدر بنا أن نأخذ بعين الإعتبار دور شبكات التواصل الإجتماعي، بما فيها ما يُعرف عموماً باسم (يوتوبرز)، التي أصبحت تعج بالمتحدثين في مختلف المواضيع، بالفصحى وبالعاميات، والتي تجدُ إقبالاً كبيراً لدى جماهير الشباب العربي وأصبحت تُعدّ منافِسَة لا يُستهان بها لوسائل الإعلام التقليدية في التأثير على تطور، أو تدهور، الحالة اللغوية للشعوب العربية.

ورغم ذلك فإنه من العدل والإنصاف أن نذكر لوسائل الإعلام العربية الفضل الكبير في التعريف بالفصحى لدى الشعوب العربية. فلولا وجود الإذاعات ومحطات التلفزة والصحافة المطبوعة لبقيت الفصحى -كما كانت قبل انتشار الصحافة الورقية في العالم العربي في أوائل القرن العشرين- معزولة تماماً داخل المساجد والكنائس وبين طيات الكتب، فأين كان سيُتاح للجماهيرالعربية، من المحيط إلى الخليج، قراءتُها والإستماع إليها يومياً؟!، وأين كان سيُتاح للمثقف العربي الإرتباط بها يومياً لولا وجود الصحف والمجلات والإذاعات والفضائيات، بل وحتى الهواتف الجوالة والحواسيب التي أصبحت مستقراً لكل الدوريات الورقية والفضائيات والإذاعات إضافة إلى احتوائها أيضا على عشرات –إن لم تكن مئات– الصحف الإليكترونية العربية ؟!

4- السينما والمسلسلات التلفزيونية

لكن هناك أخطر بكثير من كل ما سبق ذكره، ألا وهو ما تقوم به السينما والمسلسلات التلفزيونية العربية من دوْر علني وسافر في العدوان على اللغة العربية. فالأفلام والمسلسلات التلفزيونية، ومعظمها بالعاميات واللهجات المحلية، تُحشا حشواً بكلماتٍ وتعابير بالإنجليزية والفرنسية، كما يحدث، على سبيل المثال، في بعض المسلسلات التونسية التي يُلاحظ فيها التكلفُ والتصنع والتعمّد في الدّس اللغوي، فأنتَ عندما تمشي في الشارع وتختلط بالمجتمع التونسي، في البيت وفي المقهى، تلاحظ بسهولة أن متوسط عدد الكلمات الفرنسية المستخدمة يقلّ بكثير عن مثل هذا المتوسط في الحوار التلفزيوني الذي كتَبهُ، لا محالة، كُتّابٌ مأجورون ومشتركونَ في المؤامرة، عن عمْدٍ أو دونما عمْد. أما إذا جالستَ المجتمعَ التونسيَّ الريفي، في عقر داره، أو ذلك القادمِ من الريف في المدن الكبيرة، ربما لن تسمع كلمة فرنسية واحدة في حديثهم، وهو ما يحدثُ أيضاً في صفوف الغالبية في المجتمع التونسي.

ونُواصل مراجعة مع ما يحدث في تونس أنموذجاً، حيث تعود ظاهرة حشوِ الحوارات في سيناريوهات المسلسلات والأفلام التونسية إلى أنّ أغلبَ المنتجين للسينما والتلفزيون يتبعون لشركاتٍ ولشبكاتٍ إعلاميةٍ تونسية تُهيْمِنُ عليها رؤوسُ أموالٍ يُعرف عن أصحابها في وسائل الإعلام وفي المجتمع التونسي أنهم موالون للسفارة الفرنسية في بلدهم (نبيل القروي صاحب شبكة نسمة، سامي الفهري صاحب الحوار التونسي، والراحل العربي نصره مؤسس حنبعل). وبالمقابل، فإننا نجد مسلسلات تلفزيونية تونسية أخرى، أنتجتها قنوات أخرى غير موالية بإخلاص

لفرنسا، قبل ثورة ما عُرف بالربيع العربي، مثل القناتين الوطنيّتين، الأولى والثانية، ربما لا تُسمع فيها كلمة فرنسية واحدة، رغم أن نظام زين_العابدين بن علي، وقبلهُ نظام الحبيب بورقيبة، كانا مواليَيْن لفرنسا.

ويُثبتُ هذا الإختلاف الشديد في مدى الدّس اللغوي الفرنسي في مسلسلات وأفلام تونسية، حسب الجهة المنتجة، وجودَ المؤامرة التي ذكرتُها، بل أنها مؤامرة تمتدُّ ليس فقط لتشويهِ المجتمع التونسي ولهجته المحلية، بل ولتشويه تاريخ تونس في القرن العشرين، كما قالت المخرجة التونسية فاطمة الشريف لقناة الجزيرة الوثائقية، في 4 أغسطس 2021: "مالْ فرنسا ودعاية إسرائيل يعيدانِ كتابة تاريخ تونس". وأضافت المُخرجة المذكورة، متحدثة للصحفيّة التي أجرت المقابلة معها: " حين تتأملين علاقة فرنسا معنا كتونس، وكثقافة عربية وإسلامية، وتتأملين تعاملها مع اليهود؛ (من سِياق الحديث، تعني إسرائيل) ستجدين أن هناك مشكلة، إنها علاقة غير متساوية، إنها منحازة لليهود (أي لإسرائيل)".

ولعلّ السينما والمسلسلات تقوم حالياً بأكبر قدر من تشويه المجتمعات العربية، إذ تُثابر في معظم الحالات على التقليدِ الأعمى للسينما والمسلسلات الأمريكية، وهو التقليد الذي تفوّق على نهج التزويرالذي سارت عليه السينما المصرية منذ بداياتها، في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، لاسيما على يد كاتب السيناريو والمونتير والمنتج المصري اليهودي، توجو مزراحي، ذو الأصول الإيطالية، والذي لم يكن يرى في مصر إلا الكباريهات والقمار، وهو التزوير الذي اشتد ووصل إلى درجاتٍ سافرةٍ في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات،على يد سينمائيين آخرين، والذي يستمر حتى يومنا هذا. ولكن ذلك التشويه والتزوير للمجتمع المصري في سينما مزراحي، ومَن جاء بعده، لم يكن يمسّ اللهجة المصرية إلا لِماماً، وكان يركّز على تزوير مظاهر اجتماعية أخرى، جعلوها في السيناريوهات تشمل الغالبية العظمى من المصريين، واصَماً إياهم بالخلاعة، والتحرر المفرط في اللبس والأزياء النسائية، وفي انتشار شديد للملاهي الليلية ، التي يكادُ لا يخلو منها فيلم من إنتاج العقود الثلاثة المذكورة، بل والتي كانت تشكل المحور الأساسي للسيناريو في الكثير من الأفلام؛ وانتشار واسع لتناول الخمر، وكثرة العصابات المنظمة، والجريمة المتفشية، لا سيما المتعلقة بالمخدرات والدعارة. وقد قامت السينما المصرية نفسها، في فيلم (الدخيل) الذي يعود لعام 1967، عام النكبة العربية الثانية، للكاتب رمضان خليفة (1921-1995) والمخرج نور الدمرداش (1925-1994) بالإقرار بأن معظم هذه العناصر، ابتداءاً من الرقص الغربي، والتحرر المفرط في اللبس، وانتهاءاً بتعاطي الخمر

والدعارة، كلها دخيلة على المجتمع المصري، وكلها من علامات انهيار الأخلاق والمجتمع، التي هي مِن صنع الصهيونية، كما جاء في ذلك الفيلم، الذي سرَدَ، عبر رواية تجري أحداثها في الريف المصري، كيف احتل اليهود الصهاينة فلسطين، وكيف بثوا الفِتنَ والأحقادَ في صفوف الأمة العربية.

وما زالت السينما والمسلسلات التلفزيونية العربية حالياً تقوم بتقليد مثيلاتها الأمريكية والأوروبية بنسبة كبيرة، وما زالت تقوم بنفس دور التزوير للمجتمع، ولكنه تزوير أصبح يشمل الناحية اللغوية، لاسيما في دول المغرب، كما سبق أن ذكرت، دون أن يعني ذلك أن السينما والمسلسلات المشرقية، خاصة المصرية واللبنانية، بريئة من ارتكاب جرائم ضد اللغة العربية، إذ تقوم بدس كلمات إنجليزية في اللهجتين المصرية واللبنانية، بل وأصبح لهذه الكلمات أفعالها وتصريفاتها، فنسمع عبارات مثل (كفاية أفوَره، وإنتَ over قوي)، و(مقدرش أهاندِل كلّ ده To handel)، وغيرها من محاولات التشويش والتشويه للهجاتنا العربية الجميلة، وهي العملية التي بدأت منذ بدايات السينما المصرية بـ "أورفوار" و"ميرسي" و"بنسوار"، و"بونجور" وملحقاتها، ووصلت اليوم إلى إزالة كلمات عربية مثل "شكراً" و "مِن فضلك" وغيرها، إزالة تامة من كثير من المسلسلات السورية-اللبنانية، لتحل مكانها في الأفلام والمسلسلات كلمات "ثانك يو"، و "بليز"، والكثير غيرها، وقد خُلطت بكلمات وعبارات أخرى فرنسية). ونجد في بعض المسلسلات العربية، المصرية والسورية واللبنانية والتونسية التي جرى إنتاجها في العقد الأخير لهفة شديدة على الزج بكلمات أجنبية في الحوار كما لو كانت جزءاً أصيلاً من العاميات العربية، لدرجة تدفع إلى التفكير بأن القائمين على إنتاج مثل هذه الأعمال، ومعظمها ذو أجواء أمريكية وأوروبية بحتة لا علاقة لها بالمجتمعات العربية، ما كانوا ليُحجموا عن جعْل الحوار في تلك المسلسلات بأكمله بالإنجليزية أو بالفرنسية، وليذهب المشاهد العربي إلى الجحيم، لولا أنهم يعلمون أن مسلسلاتهم ما كانت، لو فعلوا ذلك، لتُعرض في أي قناة تلفزيونية عربية، ولولا أنهم يعلمون أنه لا مجال لترويج بضاعتهم في الغرب على طريقة (بضاعتكم رُدت لكم)، إذ أن معظمها منسوخ بحذافيره من أعمال تلفزيونية وسينمائية غربية. وفي هذا السياق شهدنا في العقدين الأخيرين تكاثراً مطّرداً للمسلسلات العربية المنسوخة حرفيا في السيناريو والتصوير عن مسلسلات أجنبية يجري الإعلان عن أسمائها في مقدمة كل حلقة دونما مواربة. بل أن نسبة كبيرة من المسلسلات "العربية" لم تعد عربية أصلا، إذ يجري إنتاجها من طرف شركات إما أمريكية، مثل نيتفليكس، وإما عربية متحالفة مع أخرى أجنبية، غالبا ما تكون

أمريكية وتركية، مثل منصة "شاهد" التابعة لـ MBC. وتفاجَأ حالياً، في بعض المسلسلات العربية، بأن قائمة الأسماء في ختام كل حلقة، تعرض بالإنجليزية بنسبة 90 بالمائة، ولا يتجاوز المحتوى العربي فيها ألـ 10 بالمائة. بل وتجري دبلجة بعض الأفلام والمسلسلات الأجنبية إلى العاميات المختلفة، فتجد نفس المسلسل الهندي أو التركي وقد أصبح ناطقا باللهجة السورية، وناطقاً باللهجة التونسية، وغيرها من اللهجات، إصراراً من أصحاب المحطة التلفزيونية المعنية على عدم ترجمته إلى الفصحى فيُصبح صالحاً للعرض في كل الدول العربية. كما ويقوم المتنكرون للفصحى في عالم السينما والمسلسلات بترجمة ما يرد من حوار بالإنجليزية أو الفرنسية في أفلامهم إلى العامية المحلية، مصرية كانت أو غيرها.

وخلاصة القول أن السينما والمسلسلات التلفزيونية قد تحولت إلى مجموعة من ألدِّ أوكار العدوان على اللغة العربية، وعلى القِيم الأخلاقية العربية والإسلامية، مع أن هذا الدور الأخير كان أصيلاً في السينما المصرية منذ بداياتها، كما سبق أن ذكرنا. وليس هناك ثمة شك بأن "القِيَم هي محور الثقافة، وعلى ضوئها تتشكل الهُوية"، كما جاء في كتاب عبد الودود مكروم في كتابه (القيم المُمَيِّزة للشخصية المصرية في مجتمع المعرفة)، الصادر عن جامعة المنصورة في 2007.

إن الوضع في بلادنا العربية وصل إلى حدود خطرة من التخلي عن اللغة العربية، أي عن الفصحى والعاميات واللهجات العربية، إذ أن هذا الغزو والإحتلال التي تقوم به اللغتان الإنجليزية والفرنسية لمساحاتٍ واسعة من حياتنا الإجتماعية يؤثر سلبياً ومباشرة على العاميات بشكل خاص، أما الفصحى، فهذه يجري نسفها بإزالتها من الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، وبالتنكّر لها في المناهج الدراسية، في المدارس والجامعات، وبتجاهلها في الدوائر الحكومية وفي الشركات كما أسلفنا، وكما سنرى في قادم السطور.

ومع ذلك، يتعيّن لفتَ الإنتباه هنا إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه بعض أفلام ومسلسلات الرسوم المتحركة التي تُعرض على عدد كبير من القنوات التلفزيونية المختصة بهذا الميدان، الموجّه للأطفال والناشئة، والتي تَبث يومياً عدداً من هذه الأعمال التي عادة ما تكون مستوردة من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وتجري دبلجتُها باللغة العربية الفصحى. ويتابع الأطفال والقُصَّر العرب، بغض النظر عن مكان سكناهم على خارطة الوطن العربي، هذه القنوات لعدة

ساعات يومياً، فلكم فوجئتُ بأطفال لا يتجاوزون العاشرة من العمر ويتكلمون الفصحى بشكل جيد، وعندما سألتهم عن معاني بعض الكلمات التي كانوا يرددونها وجدت أنهم يعرفون تماماً معظمها. وأول مرة انتبهت فيها إلى وجود هذه الظاهرة السارة، كان قبل عدة سنوات، في إحدى زياراتي الطويلة لتونس العاصمة، عندما وصلني عبر النافذة أصوات بنات وأولاد صغار يلعبون في الشارع، وفوجئت إذ نمَت لسمعي من جملة صخبهم عباراتٌ بالفصحى، ثم تحققتُ مِن ذلك في لاحق الأيام وتأكدتُ أن تمكنهم من الفصحى لا يعود لمناهجهم الدراسية ولا لجودة التدريس وإخلاص المدرسين في عملهم، بل لأفلام ومسلسلات الرسوم المتحركة.

إذن، حقاً إن الخير يمكن أن يأتيك من حيث لم يخطر ببالك قط أنه مصدر خير، فهناك شريحة من جيل من الشبيبة العربية يتكلم أفرادها الفصحى بطلاقة بفضل أفلام ومسلسلات الرسوم المتحركة، التي تم إنتاج بعضها في مَعقِل العدوان على اللغة العربية.

5- كارثة انعدام التشكيل

غير أن هناك مشكلة أخرى لربما هي أشد المشاكل التي تواجه الفصحى خطورة وقِدَماً، إذ تعود إلى عدة قرون من الزمان، ولربما إلى نفس اليوم الذي بدأ فيه العرب باستخدام اختراع غوتيمبرغ في الطباعة. وأعني بها ظاهرة عدم تشكيل الكلمات العربية في النصوص المطبوعة، وهي ظاهرة لا يملك المرءُ أمامها في زمننا هذا، وقد بلغت تكنولوجيا الطباعة حدوداً من التقدم لم تكن لتخطر على بال غوتيمبرغ في القرن الرابع عشر، إلا التفكير بأن هناك مؤامرة مُمَنهجَة ضد الفصحى. فهل يتصور أحد منا أن بريطانيا أو الولايات المتحدة، مثلاً، يُمكن أن يصل بها الجنون والإستهتار بلغتهما ذات يوم إلى حد السماح بطباعةِ النصوص الإنجليزية دون خمسين بالمائة من حروف العِلة، أو دون الحرف الأخير لنسبة كبيرة من الكلمات، فتُتركُ هذه الحروف لتخمين القارئ وخبرته اللغوية؟! لا أعتقد أن هناك أمة على وجه الأرض قادرة على ارتكاب هذا الكَمّ من الإستهتار تجاه لغتها. ألهذه الدرجة نحتقرُ لغتنا حتى نطبعها مشوّهة تشويهاً عضوياً يجعلها غامضة ومُبهَمة، اللهم إلا لعلماءِ اللغة!؟

وربما يجيبُ البعض بأن اللغة العربية أصلاً، من أيام الجاهلية، كانت تفتقر للتشكيل، وذلك حتى عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، عندما قام أبو الأسود الدؤلي بتشكيل المصحف وهو العمل الذي انتهى منه سنة 67هـ، وهو العمل الذي أطلق عليه إسم (التنقيط) لأن الدؤلي قام بتشيكل كلمات المصحف الشريف آنذاك باستخدام النقاط. غير أن تلك كانت حقبة من الزمان كان فيها عدد من يعرفون القراءة والكتابة لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة في كل قبيلة أو بلدة أو مدينة. وكان كل من هؤلاء بمثابة عالِمٍ لغوي، لا يحتاج لتشكيل ولا لتنقيط. أما اليوم، فعدد غير الأميين من العرب يُعدّ بمئات الملايين، من مختلف المستويات التعليمية والثقافية، وليس بينهم إلا قلة قليلة قادرة على القراءة بلغة سليمة لنصوص مُبهمة تفتقرُ للتشكيل.

وبالطبع فإنني أعني بالتشكيل ليس فقط كافة أنواع الكتب والصحف والمجلات المطبوعة، وكافة النصوص الإليكترونية، بل وأيضا التشكيل التلقائي لما نكتبه على الحاسوب والهواتف الجوالة، وكل هذا ممكن تقنياً بقدر كبير في الوقت الحالي، وسيكون ممكناً بالكامل في العقد المقبل على أبعد حد حيث تكون أنظمة الذكاء الإصطناعي قد حققت قفزات جديدة في مضاميرها المختلفة، ورغم ذلك، فإن الطباعة باللغة العربية ما زالت على حالها من الجمود في ما يتعلق بالتشكيل، تماماً كما كانت عليه في القرن التاسع عشر، ذلك لأنه لا توجد حكومة أو هيئة أو منظمة إهتمت حتى الآن بتطويرالطباعة باللغة العربية من أجل إنتاج مطبوعات عربية مكتوبة بشكل صحيح وكامل.

وتُساهم مشكلة غياب التشكيل، التي فرضتها علينا من خارج الوطن العربي مصانع الآلات الكاتبة والمطابع في الماضي، ومصانع الحاسوب والهواتف الجوالة والمطابع في الوقت الحالي، إلى وجود هذا الجهل الخطير بلغتنا الفصحى حتى بين المثقفين العرب، وأعني بهم أصحاب الثقافة العربية والمتمسكين بها، وليس فقط العرب المتفرنسين والمتأمركين. ومما يزيد الطين بِلّة أنك لا تجد اللغة الفصحى المُتقنة بشكل لائق –ولا أقول بشكل كامل– ولا حتى بين المُدافعين عنها، اذ أن قِلة قليلة منهم هي التي تتمتع بهذه القُدرة.

ويجرّنا هذا إلى التساؤل حول النسبة الحقيقية من المثقفين والجامعيين العرب، من غير المتخصصين باللغة العربية، القادرين على قراءةِ عَشر صفحات متتالية، وبدون توقف، من نَص بالفصحى غير مُشكّلةٍ كلماته، دون ارتكاب حدٍّ أدنى من خمسة عشر خطأ، لاسيما في الحرف الأخير من الأفعال والأسماء. إنه لمِن المؤكد أنها نسبة ضئيلة للغاية، بل وفاضحة. أما مُرتكبي حدٍّ أقصى من خمسةِ

أخطاء فيُعتبرون نخبة طليعية في ثقافتِها اللغوية، بينما أولئك الذين لا يرتكبون أي خطأ لغوي في قراءة عشرِ صفحاتٍ خاليةٍ من التشكيل، فيُمكن اعتبارهم الصفوة من العُلماء المتبحِّرين باللغة.

أما في أوروبا والأمريكتين، الشمالية والجنوبية، فان الصورة تنعكسُ تماماً، اذ تُصنَّفُ الفئة الأولى بين الجهَلة، والثانية بين من يعانون من الركاكة اللغوية، وتُصنف الثالثة كفئةٍ مثقفةٍ ومتعلمةٍ –لا أكثر–، دون أن تنطبق النِسَبْ النظرية التقريبية المذكورة في الحالة العربية، إطلاقاً، على الحالتين الأوروبية والأمريكية، اللتينِ تُتقنُ الغالبية العظمى من مثقفيهما ومن خريجيهما الجامعيين، لغتها الأم إتقاناً كاملاً في القراءة واللفظ والقواعد.

ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر السياسيين والمسؤولين العرب من جهة، ونظراءهم الإسبان من جهة أخرى، وهما الحالتيْن اللتين أطلع عليهما بشكل مُباشر ومستمر ومنذ سنوات طويلة. فبينما يندُرُ أن تستمتعَ لسياسيٍّ أو مسؤولٍ عربي متكلماً الفصحى بطلاقةٍ ودقة –مَن يعرف حالة واحدة غير الرئيس التونسي قيْس سعيِّد فليُخبرنا–، نجدُ السياسيين والمسؤولين الإسبان يتمتعون بمقدرة لغوية باهرة في غزارتها ودقتها. ونحن في الحالتيْن نتكلمُ عن فئةٍ من المثقفين والمتعلمين مُعظم أفرادِها من المتمرّسين في مخاطبة المجتمع المحلي عبر وسائل الإعلام، مع الإستثناءات المتعلقة بالحالة العربية. فاذا نقلنا المقارنة إلى الصحفيين العاملين في محطات الإذاعة والتلفزة، لارتطمْنا بنفس النتيجة، حيث تُرتكب كمية ملحوظة من الأخطاء اللفظية والنحوية في الجانب العربي تقابلها كمية تكاد لا تُذكَر في الجانب الإسباني. ولعله من المعروف أن عدداً لا يُستهانُ به من المذيعين العرب يعمَدون إلى تسكين الحروف الأخيرة من الكلمات التي يقرأونها، تفادياً لارتكاب الأخطاء النحوية.

وتلعب الحكومات هنا دورها في تجاهل الفصحى، ولكي نُدرك مدى استهتارها في هذا المضمار، يكفينا أن نُقلِّبَ صفحات الكتب المدرسية المُقرّرة في الكثير من الدول العربية لتلاميذ مختلف المراحل الدراسية، لنفاجَأ بانعدام التشكيل في مُعظم تلك الكتب، بما فيها كُتب تعليم اللغة العربية.

إن انعدام التشكيل هو الطامة الكبرى التي حالت بين مثقفينا ولغتهم الأم، فهؤلاءِ لا يملكون زمامها إلا فيما ندر، إذ أنهم ينطقون بكلماتٍ قلما شاهدوها مكتوبة بشكل صحيح. وهكذا نجد أن النسبة الكبرى من الأطباء والمُهندسين والمحامين والمدرّسين، وغيرهم من الجامعيين والمثقفين، لا يعرفون النطق الصحيح لمئات

الكلمات التي يستخدمونها ويسمعونها يومياً مثل (سِفارة، وينطقونها سَفارة) و(مِفتاح، وينطقونها مُفتاح) و(مِنطقة، وأصبحت مَنطِقة، والفرق في المعنى شاسِع) و (السّم أصبح سَمْ) و(الحِقبة أصبحت حُقبة)، و تقريباً ليس ثمة من يُفرّق بين "القَسط" و"القِسط"، رغم أن لهما معنيان عكسيان. وكل هذه لأمثالٌ بسيطة من بين المئاتِ من الكلمات ذات الإستعمال اليومي التي يتخبط في نطقها معظم المثقفين، بما فيهم المذيعين والمراسلين ومقدمي البرامج في الإذاعة والتلفزيون، الذين يُفترضُ أنهم يتمتعون بمقدرة لغوية عالية. هذا في ما يتعلق بالكلمات المتداولة بكثرة، فما بالك بالكلمات الأقل استخداماً، وأكثر وروداً في النصوص الأدبية والدينية والعلمية. فإذا أضفنا إلى ذلك الضَّعفُ في قواعد اللغة، وما يجرّهُ من أخطاء في تشكيلِ الحرف الأخير من الكلمة، أدركنا مدى فداحة الجريمة التي تُرتَكبُ بحقِّ الفصحى بطباعتها غير مشكَّلة، حتى تحولت الآلاف من الكلماتْ الى أحاجي يَعزّ فكّ ألغازِها، إلا على صفوةِ اللغويين وحَمَلةِ الدكتوراة في النحو. بل أن هذه المشكلة كثيرا ما تؤثر سلبا على مقدرتنا على مجرد قراءة الأسماء العربية، فأنت إذا دخلت مدينة عربية لأول مرة، ونظرتَ إلى لافتات المحلات التجارية، فإنك لن تستطيع قراءةَ ما يحمله الكثير منها مِن أسماء بشكل صحيح، لولا أنها ترِدُ مكتوبة أيضا بحروف لاتينية، فنعرفُ عندها أللفظ الصحيح لتلك الأسماء التي لم نكن شاهدناها من قبل.

غير أن المأساة لا تكمن في أننا أصحاب لغة لا يُتقنها مِنّا ولا حتى المثقفون والجامعيون، بل إن المأساة تكمُنُ في أن هذا الحضيض الذي وصلنا إليه لُغوياً قد أصبح يُعتبرُ لديْنا إعتيادياً، بل وروتينياً، وأصبح يُشكلُ جُزءاً لا يتجزأ من حياتِنا الثقافية والعِلمية والمِهنية والإجتماعية. أي أنه، ويا للعار، أصبح عدم معرفة عشرات الملايين من المثقفين العرب لغتهم معرفة جيدة أمرٌ لا يستهجنه أحد، ولا يستغرب منه أحد.

ودعونا نستاءل، مَن يستطيعُ في بريطانيا –مثلاً– أن يحتملَ الإستماعَ لسياسيٍّ يُخاطبُ الجمهور، أو لمُذيعٍ عبرَ المِذياع، يقول Embossy بدلاً من Embassy، أي سِفارة، أو يقولJistice بدلاً من Justice، أي عدالة، بل ويُخطأ في نطقِ العشرات من الكلماتِ الأخرى؟ وكل هذا، لديْنا، في العالم العربي، عادي، بل وطبيعي، لا يُثير استغرابَ أحد، ولا يعملُ على تصحيحِهِ أحد.

حلول؟

لذلك، لربما يتعيّن على منتدانا العالمي للغة العربية أن يكونَ الهيئة الأولى في المطالبة رسمياً، لدى الجهاتِ المختصة، وفي مختلفِ الهيئاتِ والمحافل الأكاديمية والثقافية، بوضعِ حدٍ لهذا الخطأ الفادح –إنعدام التشكيل– الذي أنزَلَ بالفصحى أكبرَ الخسائر، مما يجعلُ ضرورةً تصحيحهِ مسألة مُلحَّة، بل ومُستعجَلَة.

مما لاشك فيه أن وضع الفصحى يثير قلق قطاعات واسعة من المثقفين والمسؤولين اللغويين العرب، وأنه يتعيّن اللجوء إلى اعتماد حلول جذرية من شأنها أن تؤمِّن على المدى المتوسط استرداد الفصحى لرونقها وعظمتها وإعادتها بكامل حلتِها إلى المثقفين من أبناء هذه الأمة، ومن ثَم إلى قطاعات أوسع من العرب. ومما لاشك فيه أيضا أن حلولاً طموحة كثيرة قد اقتُرحت وقُررت في هذا المضمار دون أن يجري تنفيذ الغالبية العظمى منها، كما هو الأمر بالنسبة لمعظم القرارات التي تُتخذ في المؤتمرات العربية الرسمية وغير الرسمية، إذ تبقى مجرد حبر على ورق، لاسيما منها ما يخص القرارات المتعلقة بالثقافة والإعلام.

ويتعيّن والحالة هذه أن تتخذ البرلمانات والحكومات العربية إجراءات تجبر الجميع على احترام لغتنا والعناية بها. والإجراء الأول الذي أعتقِدُ أنه يتعين تطبيقه في كل الدول العربية دون تأخير هو إصدار القوانين والقرارات الحكومية التي من شأنها أن تُجبر مصانع آلات الطباعة الكبرى، والحواسيب الشخصية، على إدخال خاصية تشكيل الكلمات تلقائياً لماكينات الطباعة ولأجهزة الكومبيوتر التي تصدِّرها إلى العالم العربي، وهو أمر أصبحَ في متناول المبرمجين العرب والمصانع في الغرب، وهي التي تُنتج الغالبية العظمى ماكينات الطباعة والحواسيب والهواتف الجوالة التي تصدر للعالم العربي، والتي يُعرف عنها عدم اهتمامها بلغتِنا ولا بثقافتنا من بعيدٍ أو قريب. كما أننا بحاجة ماسة، في نفس الوقت، لقوانين في الدول العربية تمنعُ طباعة كل أنواع الدوريات والكتب بدون تشكيل كلماتها. وبالطبع فإن الإجراء المذكور يتعيّن أن يبدأ بالكُتب المدرسية عبر كافة مراحل الدراسة بما فيها الجامعية.

إضافة إلى ذلك، إن مُبرمجي الحاسوب و(السوفت وير) العرب قادرون حالياً على تصميم أنظمة قادرة على التشكيل التلقائي للكلمات، أخذاً بعين الإعتبار مختلف قواعد الصرف والنحو بحيث يجري تشكيل الكلمة ولو جزئيا، وهو ما من شأنه أن يُساعد إلى حد كبير على صيانةِ لغتنا، فلا يُكتب نص إلا وخرج صحيحاً دقيقاً، طالما أن العِلم وتكنولوجيا البرمجة تسمح لنا بذلك. إن من حق المواطن العربي،

كأي مواطن آخر في العالم، أن يقرأ لغته مكتوبة بشكل صحيح، بكلمات غير مبتورة ولا منقوصة.

ويتعين أيضا ألا ننسى الكم الهائل من مفردات اللغة العربية التي سقطت في حيز النسيان نتيجة للتراجع اللغوي الذي نعاني منه وضرورة استرداد نسبة كبيرة من هذه الكلمات إذ أننا بحاجة ماسة لها لما تنطوي عليه من دقة في التعبير عن معانٍ كثيرة. فكثيراً ما نُرددُ بفخر أن لغتنا عملاقة مقارنة بلغات أخرى كثيرة، إذ تحتوي على 12 مليون وثلاثمائة ألف كلمة، لكن علينا أن نتساءل أولاً عن عدد المفردات التي يستخدمها الشخص المثقف منا، وهل يا ترى يزيد عن العدد الذي يستخدمه المثقف من أبناء اللغات الأخرى التي لا يتجاوز متوسط عدد كلماتها ألـ 300 الف كلمة، أي بنسبة ما يقرب من 40/1 مقارنة بلغتنا.

فإذا تم لنا الغرض الأول وصحّحنا لسان العرب تجاه لغتهم الفصحى، بتعرّفهم أخيراً على اللفظ الصحيح لكل فعل ولكل إسم وحرفٍ في نصوصها المطبوعة، تطلّعنا حينئذ إلى حل المعضلة الثانية التي تواجه الفصحى، أي إلى الخروج بها من البُرج العاجي الذي زُجت به، وطُمِست فيه بتجريدها من التشكيل، والذي أمست فيه لغة لا يدركها ولا يفهمها ولا يكتبها ولا يقرأها بشكل صحيح إلا فئة محدودة من كبار المثقفين وفطاحل المجتمع، لتصبح لغة الغالبية العظمى من مثقفي الأمة.

غير أنني أعتقد أن الإعتماد على البرلمانات أو الحكومات العربية للعمل على حماية لغة الأمة لن يكون مُجدِياً بحال من الأحوال، للأسباب التي أوردتها أعلاه. ويتعين على المجتمع المدني، والحالة هذه، أن ينبري للدفاع عن لغته، في كل دولة عربية، وذلك بتشكيل الجمعيات الناشطة في الأحياء والأسواق والمدارس والجامعات ومؤسسات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، بما فيها الحكومية، ولدى المنتجين والمخرجين وكتاب السيناريو والممثلين وطلاب المدارس والمدرسين، على مستوى شخصي، وذلك من أجل توعية مختلف شرائح المجتمع بشأن خطورة اختراق الإنجليزية والفرنسية للعاميات العربية، التي تشكل في الواقع خط الدفاع الأمامي الأول عن الفصحى. ولستُ هنا بصدد اختراع وسيلة جديدة لتوعية المجتمع من منطلق قومي ليهُبَّ دفاعاً عن لغته، فقد قامت الصهيونية الأوروبية باعتماد هذا النهج لنشر اللغة العبرية في فلسطين، ولتوعية المهاجرين اليهود لفلسطين بشأن أهمية اعتمادهم اللغة العبرية للتخاطب فيما بينهم وفي كل معاملاتهم التجارية، إذ أن المهاجرين لفلسطين كانوا يتمسكون قبل ذلك بلغاتهم الأصلية لاسيما الروسية واليديش. جرى ذلك في العشرينيات من القرن الماضي إنطلاقا من تل أبيب، عبر مجموعة من الناشطين الشباب التي اتخذت لنفسها إسم (فرقة المدافعين

عن اللغة Battalion of the defenders of the language) وكان من قادة المجموعة الكاتب مردخاي بن هليل هاكوهين Mordechai Ben-Hillel Hacohen. وكان ناشطو المجموعة يضعون الملصقات وإعلانات النيون في أنحاء تل أبيب يدعون فيها لاستخدام العبرية. وكان من أعضائهم المختصين بتغيير اللافتات التجارية المكتوبة بالروسية واليديش ليضعوا مكانها لافتات أخرى بالعبرية، كما كانوا يقومون بتصحيح الأخطاء اللغوية في اللافتات العبرية للمحلات التجارية.

أغسطس 2024

******

* قدّمَ الكاتب هذا النص مختصَراً في ندوة إفتراضية في 8 نوفمبر 2024 ضمن فعاليات المنتدى العالمي للغة العربية.

**سعيد العَلمي، كاتب وصحفي حاصل على بكالوريوس في الإعلام من جامعة مدريد المركزية، وعمل في الإعلام الإسباني والعربي (الإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة ووكالات الأنباء) طيلة نصف قرن.